زيادة الإنفاق الخليجي على مشاريع البنية التحتية تفعّل الشراكة بين القطاعين

«بيتك» للأبحاث: 628 مليار دولار إجمالي قيمة التعاقدات الحكومية الخليجية خلال السنوات العشر الأخيرة

أشار تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة التابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك)، إلى تسارع وتيرة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات العشر الأخيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة ازدهار مشاريع البنية التحتية وزيادة الإنفاق الحكومي على هذه المشاريع، إذ بلغ إجمالي قيم مشاريع البنى التحتية التي منحتها الحكومات نحو 628 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك على حساب التوجه السابق حيث تمويل المشاريع الرأسمالية الكبيرة مباشرة من قبل الحكومة.

وبين التقرير أن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تمثلان أكبر سوقين لنماذج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، لاسيما في مشاريع البنى التحتية كالطاقة والمياه، وبدرجة أقل في الكويت، متوقعا أن تزيد عقود الشراكة بين القطاعين في المنطقة خلال الفترة المقبلة في ظل الانتعاش الحاصل في سوق تمويل المشاريع وتفهم العملاء لهذه الشراكة، لافتا الى أنه منذ سبتمبر الماضي تم توقيع أكثر من 50 عقدا للشراكة بين القطاعين في منطقة الخليج، والتي تحتاج الى استثمارات قد تربو على 60 مليار دولار.

ولفت التقرير الى أن الكويت بدأت تتحمس عمليا لهذه الشراكة، ليس فقط لحاجة الحكومة الى التمويل، وإنما للاستفادة من خبرات القطاع الخاص، حيث قدمت الحكومة الكويتية نحو 32 مشروعا في مختلف القطاعات تتطلب استثمارات بقيمة 28 مليار دولار. وذكر التقرير أن التوقعات طويلة الأجل تشير الى زيادة الاستثمارات الحكومية على مشاريع البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي ورغبة أكثر للحكومات في تبني إصلاحات اقتصادية، بما يحفز مشاريع الشراكة.

القطاعان العام والخاص

وقال التقرير إن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر وافدا جديدا نسبيا إلى نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بل لم يتم البدء بأول مشروع للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مشاريع البنية التحتية إلا في عام 1994، حين تم توقيع مشروع طاقة المياه المستقل. واستغرق الأمر أربع سنوات بعد ذلك لتتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تدشين برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بنجاح في أبوظبي.

وبين التقرير أن إعادة هيكلة قطاع المرافق العامة في أبوظبي أثبتت أنها نقطة تحول بالنسبة لشراكة القطاعين في منطقة الخليج. وبالتالي نجحت هيئة مياه وكهرباء أبوظبي التي تم إنشاؤها حديثا في إزالة الكثير من الغموض حول مفهوم البناء والتشغيل في منطقة الخليج. ومن خلال المشروع طويل الأمد (أ-2) للطاقة والمياه المستقل، تبين أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا تحتاج إلى الكثير من الوقت للتنفيذ من بداية تأهيل المطور إلى توقيع اتفاقات المشاريع الرئيسية، حيث تقاربت تلك الفترة لأقل من عام. كما أظهرت العملية أن الطاقة الخاصة لا تعني بالضرورة طاقة أكثر تكلفة حيث تعادل تعرفة الكهرباء (أ-2) ما يقرب من نصف تكاليف إنتاج الكهرباء الحالية في إمارة أبوظبي. وأخيرا، أظهر برنامج الخصخصة أنه إذا أريد للشراكة بين القطاعين تحقيق النجاح، فإن عليها تبني إطار قانوني قوي، بالإضافة إلى عملية مناقصات تتسم بالشفافية والتنافسية.

وأشار التقرير الى انه وفي المحصلة، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتوقيع أكثر من 100 نوع من اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يمكن وصف نصف هذه الاتفاقيات كعقود إدارة. ونظرا لاعتبارها خطوة أولى نحو الخصخصة، تم استخدام عقود الإدارة بكثرة في قطاع النقل، مع منح الغالبية العظمى لمشاريع الموانئ الإقليمية.

وذكر التقرير انه في السنوات الأخيرة، اكتسبت تلك العقود شعبية في قطاعات التعليم، والرعاية الصحية والصرف الصحي. ويعتبر عقد البناء والتشغيل وتحويل الملكية المعروف بـ (B.O.T) النموذج الثاني من شراكة القطاعين العام والخاص الأكثر شيوعا، والذي يمثل نحو ربع الصفقات الإقليمية.

وقد تم تخصيص أكثر من 95٪ من عقود البناء والتشغيل وتحويل الملكية في دول مجلس التعاون الخليجي في قطاع الكهرباء والمياه، الأمر الذي يعكس تطبيق النموذج على نطاق واسع في أكبر سوقين في المنطقة، وهما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حظي قطاعا الكهرباء والمياه بأعلى عدد من عقود البناء والتشغيل والتحويل في دول مجلس التعاون الخليجي، يليهما قطاع الصرف الصحي، حيث أصبحت هذه النماذج هي الخيار المفضل للحصول على عقود شراكة القطاعين العام والخاص. وقد تم استخدام العقود بصورة قليلة في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث طبقت على عدد محدود من مشاريع التعليم، والمشاريع الصناعية في إمارة أبوظبي.

أكبر سوقين

وبين التقرير ان دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تمثلان أكبر سوقين لشراكة القطاعين العام والخاص، نظرا للاستثمار الخاص في الطاقة الخاصة الجديدة وتحلية المياه. وحتى سبتمبر 2010، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوقيع عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص بما يقدر بقيمة 20 مليار دولار، حيث كانت حصة قطاع المرافق العامة في أبوظبي ما يقرب من 7 مليارات دولار.

وفي المملكة العربية السعودية، كانت حصة الطاقة والتحلية من سوق شراكة القطاعين أكبر، حيث بلغت ما يزيد على 90٪ من مبلغ قيمته 16.4 مليار دولار. وفي المقابل، حظيت الكويت بأقل مستوى من معاملات شراكة القطاعين، حيث استكملت مخططا واحدا كبيرا فقط، وكان للسعودية العدد الأكبر من تلك العقود التي بلغت 45 عقدا.

وقال التقرير ان تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص يعتبر واحدا من التوجهات الأكثر إثارة للاهتمام، والتي جاءت كنتيجة لازدهار مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات العشر الماضية. ومن وجهة النظر التاريخية، اقترنت المنطقة بنموذج المشتريات الحكومية التقليدية التي يتم من خلالها تمويل المشاريع الرأسمالية الكبيرة بصورة مباشرة من قبل الدولة. ومع ذلك، ومنذ أواخر التسعينيات، اعتمدت المنطقة أساليب مختلفة لتقديم المشاريع من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. فمنذ عام 2000، تم منح عقود بلغت قيمتها أكثر من 628 مليار دولار في قطاع البنية التحتية ـ غير النفطية كصناعة الغاز وصناعات البتروكيماويات ـ في دول مجلس التعاون الخليجي. هذا وقامت حكومات المنطقة، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وسرعة النمو السكاني المتزايدة فيها بتوجيه مليارات الدولارات في برامج استثمار رأس المال الضخمة.

جاذبية الأسواق

ويعكس تسارع وتيرة استثمارات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2003، زيادة جاذبية الأسواق، نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

ونظرا للانتعاش الحاصل في سوق تمويل المشاريع الإقليمية، وتزايد فهم العميل لمزايا نموذج شراكة القطاعين العام والخاص، توقع التقرير أن ترتفع أعداد عقود شراكة القطاعين العام والخاص. وبدءا من شهر سبتمبر عام 2010، كان هناك أكثر من 50 شراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الخليج في مختلف مراحل التخطيط، والتي تتطلب استثمارات تقدر بما يزيد على 60 مليار دولار، وفي الوقت الذي تسيطر فيه مشاريع المرافق العامة على السوق، تم اقتراح عدة مشاريع مهمة في القطاعات التي كانت أنشطة شراكة القطاعين العام والخاص بها إما محدودة أو منعدمة. وتشمل هذه الأنشطة، المرحلة الأولى من برنامج الإسكان المنخفض التكاليف في البحرين، وبرنامج معالجة النفايات الخطرة الضخم في عمان، ومخطط مطار المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، والطريق السريع لمفرق غويفات، وبرنامج موقف السيارات في إمارة أبوظبي.

ومن المحتمل أن يمثل الحماس المفاجئ لكل من الكويت وإمارة دبي الجانب الأهم لتلك الأنشطة المتجددة لنموذج الشراكة بين القطاعين إذ بعد تأسيسه في الكويت عام 2008، قدم الجهاز الفني المملوك للحكومة في منتصف عام 2010 برنامجا للشراكة بين القطاعين العام والخاص ضم 32 مشروعا تتطلب استثمارات بقيمة 28 مليار دولار، وتحظى مشاريع النقل، والعقارات، والرعاية الصحية، والمرافق العامة بميزة في القائمة، حيث ان أبرز هذه المشاريع هو مشروع مخطط السكك الحديدية الوطنية الكويتية بقيمة 10 مليارات دولار. ونظرا للفوائض الحكومية الضخمة، لا يعتبر تأمين التمويل العامل الأهم وراء تقدم شراكة القطاعين العام والخاص في الكويت، على الرغم من أن تقديرات الجهاز الفني تشير إلى تخصيص 4 مليارات دولار سنويا للإنفاق على البنية التحتية في المستقبل المنظور. ويعتبر الأمر محاولة من جانب الحكومة الكويتية تنفيذ المشاريع بكفاءة أكبر بكثير، ومنح القطاع الخاص دورا اقتصاديا هاما للمساعدة في تنويع الاقتصاد المحلي.

انهيار القطاع العقاري

وفي المقابل، كانت الحاجة إلى المال سببا في دخول إمارة دبي في سوق شراكة القطاعين العام والخاص في عام 2009 في أعقاب انهيار القطاع العقاري. وكما هو الحال في أماكن أخرى، فقد استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة مختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية الخاصة بها. وتختلف طبيعة تلك المشاريع بين المشاريع المباشرة نسبيا، مثل توفير خدمة معينة، إلى المشاريع المعقدة للغاية، مع الأخذ في الحسبان تصميم، وبناء، وتمويل، وتشغيل محطة كهرباء بمليارات الدولارات. ويعتمد نوع الهيكل المختار إلى حد كبير على تحديد احتياجات الحكومة وأولوياتها وطموحاتها. وبصورة عامة، يعتقد التقرير أن التوقعات الطويلة الأجل لسوق البنية التحتية في دول مجلس التعاون الخليجي لاتزال في اتجاه تصاعدي، نظرا لأن الدوافع الكامنة وراء النمو الكبير في المنطقة على مدى العقد الماضي لاتزال قائمة. هذا وتواصل أسعار النفط ارتفاعها، حيث تعتبر تلك الأسعار أكثر من كافية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لإدارة فائض الميزانية.

وفي الوقت ذاته، يزداد تعداد السكان بما يضمن ارتفاع الطلب على مرافق البنية التحتية والمرافق العامة.

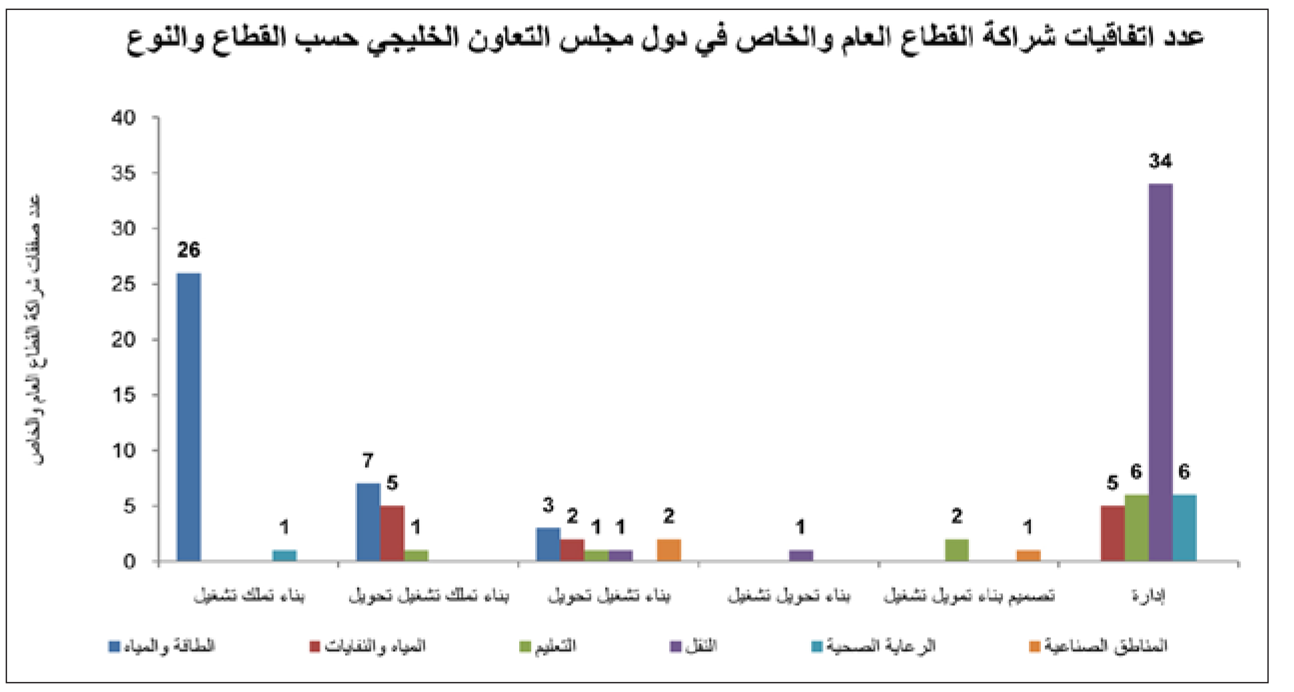

عدد اتفاقيات شراكة القطاع العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي حسب القطاع والنوع

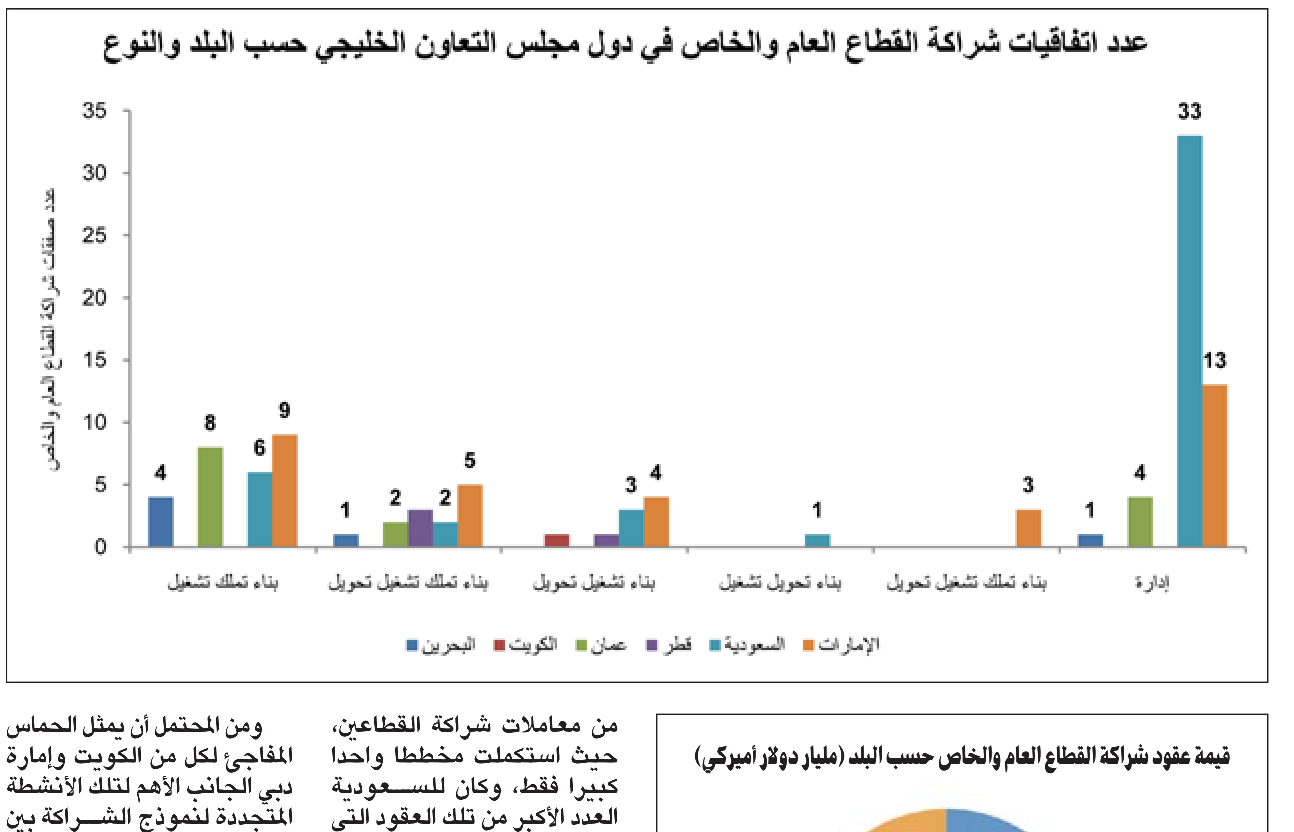

عدد اتفاقيات شراكة القطاع العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي حسب البلد والنوع

قيمة عقود شراكة القطاع العام والخاص حسب البلد (مليار دولار أميركي)

المصدر: ميد، زاوية، شركة «بيتك» للأبحاث المحدود

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

تطلعات في الكويت لتعزيز شراكة القطاعين.. و32 مشروعاً مطروحاً بقيمة 28 مليار دولار

الإمارات والسعودية أكبر سوقين لشراكة القطاعين العام والخاص والكويت الأقل مستوى في الشراكة

ارتفعت استثماراته إلى 188.1 مليار درهم بنهاية مايو الماضي

«المركزي الإماراتي» يعتزم إصدار أوراق مالية جديدة لمصلحة البنوك التجارية

يعتزم مصرف الإمارات المركزي إصدار أوراق مالية جديدة لمصلحة البنوك التجارية العاملة في الدولة، بحسب مصدر مصرفي مطلع.

وقال المصدر لـ «الاتحاد» إن هذه الأوراق ستوفر للبنوك مرونة عالية في إدارة السيولة المتوافرة لديها من جهة، وتسمح لها بالحصول على السيولة النقدية اللازمة بسرعة كبيرة في حال كانت هناك حاجة لذلك، من جهة أخرى.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه إن «المصرف المركزي» يبحث مع البنوك التجارية في الدولة الآليات اللازمة، وطبيعة الأوراق المالية الضرورية للمساعدة على تدوير السيولة النقدية بشكل أسرع وأسهل للتسييل في القطاع المصرفي المحلي. ويصدر المصرف المركزي حتى الآن شهادات الإيداع التي تشتريها البنوك لتوظيف السيولة الزائدة المتوافرة لديها.

وأوضح المصدر أن الهدف هو تنويع الأوراق المالية وطرح أوراق مالية تسمح شروط تداولها بتسييلها فورا وتحويلها الى نقد.

وارتفع رصيد استثمارات المصرف المركزي في أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنسبة 7.4٪ خلال الأشهر الخمسة الاولى من 2011، ليصل الى 188.12 مليار درهم بنهاية مايو الماضي مقارنة بـ 175.14 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010، في حين زادت بنحو 50٪، مقارنة مع رصيدها في مايو 2010.

وفي جانب موجودات المصرف المركزي من العملات الأجنبية، زادت الأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بنسبة 19٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي لترتفع الى 81.4 مليار درهم بنهاية مايو مقارنة مع 68.4 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2010، وتضاعفت نحو أربع مرات مقارنة مع رصيدها في مايو 2010 حيث بلغت آنذاك نحو 18.5 مليار درهم.

الى ذلك، ارتفع رصيد شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي باعتبارها واحدة من أدوات السياسة النقدية التي تساعد البنوك على إدارة السيولة المتوافرة لديها، الى 119.4 مليار درهم بنهاية مايو الماضي وبنسبة زيادة بلغت 27٪ منذ بداية العام الحالي، منها 14.1 مليار درهم قيمة شهادات الإيداع الإسلامية. ويعتبر الارتفاع الكبير في رصيد شهادات الإيداع مؤشرا مهما على ارتفاع مستويات السيولة لدى القطاع المصرفي في الدولة.

ومنذ بداية العام وحتى نهاية شهر مايو، زادت موجودات البنوك الإجمالية بنسبة 6.1٪ لتصل الى 1703 مليارات درهم مقارنة مع 1605.6 مليارات درهم بنهاية ديسمبر 2010، بقيمة زيادة بلغت نحو 97.4 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي.

وجاء ارتفاع السيولة الكبير لدى القطاع المصرفي في الدولة نتيجة السياسة الحذرة في الإقراض التي تنتهجها البنوك، خشية من أن تجبر على تجنيب مزيد من المخصصات التي تجاوزت قيمتها الإجمالية 47.1 مليار درهم بنهاية مايو الماضي.

وأظهرت بيانات المصرف المركزي أن البنوك سجلت ارتفاعا ملحوظا في حجم الودائع خلال الاشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بلغت قيمته 73 مليار درهم بنسبة نمو 7٪ لتصل الى 1123 مليار درهم، مقارنة مع 1050 مليار درهم نهاية العام الماضي.

ويعمل في الدولة 51 بنكا منها 23 بنكا محليا و28 بنكا أجنبيا إضافة الى 71 مكتبا تمثيليا لبنوك أجنبية مختلفة.

تجار يستوردون البضائع الأقل جودة من الصين

الاقتصاد السعودي يخسر 16 مليار ريال سنوياً بسبب السلع المقلدة والمغشوشة

دبي ـ العربية.نت: قدر خبير اقتصادي خسائر الاقتصاد السعودي بـ 16 مليار ريال سنويا نتيجة الغش التجاري، مطالبا بتفعيل حماية المستهلك من خلال استحداث لجنة وطنية لمكافحة الغش وحماية المستهلك. وقال أمين عام غرفة ينبع محمد عبدالله العمر إن رجال الأعمال يستنجدون بوزارة التجارة بشأن الغش التجاري والغرف التجارية تمتنع عن تنفيذ القرار باستقطاع نسبة من رسوم التصديق لصالح حماية المستهلك وفي حين أن رجال الأعمال هم من يشتكون ويستنجدون بعد أن لحقهم الضرر فإنهم مع هذا وباعتبارهم أصحاب القرار يمتنعون عن المساهمة في التصدي للمشكلة، وكأنهم هم المستهدفون بالحماية والمراقبة.

وأضاف، في تصريحات لصحيفة «الرياض» السعودية، أن البعض يعتقد أن دور «حماية المستهلك» هو مراقبة الأسعار وموجه ضد التجار فقط، وهذا غير صحيح، والحقيقة أنها تخدم التاجر والصانع والمستهلك على حد سواء، بل هي تخدم الاقتصاد الوطني، والمواطن بمختلف شرائحه بصفة عامة وفي ذلك حماية للجميع من خلال التصدي للسلع المقلدة والمسروقة والمغشوشة، وتعديل السعر وتاريخ الإنتاج والصلاحية داخل مستودعات ومصانع غير نظامية، وتعبئتها وتغليفها بماركة أو اسم مخالف للحقيقة، من قبل أصحاب النفوس الضعيفة، ومنهم بعض العمالة والأسر الوافدة بإعدادها وتسويقها، وبعضها غير صالح للاستهلاك، وأخرى خطرة وهذه أحيانا تكون غائبة عن أعين الرقابة، وقد يكون من ضحاياها أفراد وأسر من المقيمين والمواطنين ومنهم منسوبو الغرف وأصحاب مؤسسات وشركات القطاع الخاص، والعاملون معهم وأفراد أسرهم.

وعن كيفية دخول السلع المقلدة والمغشوشة إلى المملكة، قال العمر إن المسؤولين في الصين يردون على الشكاوى المقدمة من الجانب السعودي مؤكدين أن رداءة السلع القادمة من الصين يرجع السبب فيها الى التاجر السعودي نفسه باعتباره هو من يطلب السلع الرخيصة والأقل جودة والماركات المقلدة، حيث ان الصين نفسها قد أغلقت مئات المصانع المنتجة للسلع وعاقبت تجارا ومصنعين لما ألحقوه من اساءة لسمعتها وضرر لاقتصادها.

وأوضح أن أبرز السلع التي تضر بالسلامة والصحة العامة هي: المواد الغذائية، وقطع غيار المعدات، والإطارات، وكوابح السيارات والأجهزة الكهربائية والالكترونية، ومواد البناء، والأدوية، ومكافحة الحشرات والجراثيم ومستحضرات التجميل، ولعب الأطفال.

السعودية تستحوذ على 70٪ من الاستثمارات بصناعة المواد الكيميائية في الخليج

دبي ـ العربية: كشف تقرير اقتصادي أن إجمالي حجم الاستثمارات في قطاع صناعة المواد والمنتجات الكيميائية في السعودية بلغ نحو 192 مليار ريال (51.2 مليار دولار) في عام 2010.

وأوضح التقرير الصادر عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، أن عدد العاملين في قطاع صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيماوية 83.8 ألف عامل في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2010، وتوجد النسبة الكبرى منهم في السعودية، وتقدر بنحو 48.6 ألف عامل، مما يشكل نسبته 58٪.

وأضاف التقرير الذي نشرته صحيفة «الشرق الأوسط»، أن مساهمة السعودية من إجمالي الاستثمارات في قطاع صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية في دول مجلس التعاون الخليجي، خلال عام 2010، فاقت 70٪ مما مجموعه 73.2 مليار دولار، تلتها دولتا قطر فالكويت فسلطنة عمان ثم الإمارات العربية، وأخيرا البحرين.

وفي هذا الإطار، بلغت صادرات السعودية من المواد والمنتجات الكيميائية التي تعد في طليعة مصدريها 10.8 مليارات دولار عام 2005، وارتفعت لتصل إلى 16.2 مليار عام 2008، ثم انخفضت بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية إلى 13.7 مليار دولار.

بينما ارتفعت وارداتها من قرابة خمسة مليارات دولار عام 2005 إلى 8.5 مليارات دولار عام 2008، وانخفضت لتصل إلى 7.6 مليارات دولار عام 2009، وذلك وفقا لإحصاءات «جويك».

أما قطر، التي تحتل المرتبة الثانية في تصدير المواد والمنتجات الكيميائية، فبلغت صادراتها من هذه المواد عام 2005 قرابة 1.85 مليار دولار، وارتفعت إلى 2.4 مليار عام 2006، ثم إلى ما يزيد قليلا على 3 مليارات عام 2007، ثم 4.1 مليارات عام 2008، قبل أن تنخفض إلى 2.1 مليار عام 2009.

وبلغت وارداتها للأعوام المتتالية من 2005 إلى 2009، 580 مليون دولار، و750 مليون دولار، وأكثر قليلا من مليار و1.3 مليار دولار، وأخيرا 1.5 مليار دولار عام 2009.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا مستمرا في واردات وصادرات دول مجلس التعاون الخليجي من المواد والمنتجات الكيميائية.

وبلغت الصادرات 14 مليار دولار عام 2005، وارتفعت إلى 16.2 مليار دولار عام 2006، و20.7 مليار دولار عام 2007، لتصل إلى قرابة 26 مليار دولار عام 2008، قبل أن تتأثر بالأزمة العالمية وتنخفض في عام 2009 إلى 22 مليارا.

بينما سجلت الواردات عام 2005 نحو 10.8 مليارات دولار، وارتفعت في السنوات المتتالية تباعا من قرابة 14 مليار دولار، إلى 17.9 مليارا، ثم 23.2 مليار دولار عام 2008، لتنخفض إلى 20.7 مليار دولار عام 2009.

وتشير بيانات «جويك» إلى أن نحو 1006 منشآت صناعية تعمل في قطاع صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية في دول مجلس التعاون الخليجي، حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد بتطبيقه الرابع تحت البند الرئيسي رقم 20، حيث حلت كل من السعودية والإمارات في المرتبة الأولى مع 405 منشآت لكل منهما، وتلتهما سلطنة عمان بـ80 منشأة، ثم الكويت مع 48 منشأة، وأخيرا البحرين مع 37 منشأة وقطر مع 31 منشأة.

صندوق الإعمار والاستثمار
Eammar & Eyestehmar Fund
E-mail: EamEst@bayaninvest.com

طريقك إلى الإستثمار الأمثل
تقديم طلبات الاشتراك والاسترداد
من 18 يوليو ولغاية 29 يوليو 2011

صافي قيمة الوحدة كما في 31 مايو 2011	القيمة الاسمية للوحدة	العائد منذ بدء النشاط (18 ديسمبر 2004)	العائد السنوي منذ بدء السنة
0.413 د.ك	1 د.ك	-11.19%	-3.24%

مدير الصندوق: بيان للاستثمار BAYAN INVESTMENT — ACICO
أمين الاستثمار: Gulf Custody Company
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على تلفون: 0000-184 داخلي: 277 / 237 - فاكس: 1435-2243